

رئيس مجلس إدارة

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٦) لسنة ٢٠١١

بیتاریخ ۱۸ / ۱۲ / ۱۱ - ۲۰۱۱

بتعديل بعض أحكام قرار مجلس إدارة رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٩ شأن الموافقة على العمل بنظام تداول الأسهم في ذات الجلسة

(Intra Day Trading)

مجلس، إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والقرارات الصادرة تنفيذاً له؛

وعلي قانون سوق راس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، والقرارات الصادرة تنفيذا له؛

وعلى قانون الادياع والقيد المركزى للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والآدوات المالية غير المصرفية ؟

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٩ بالاحكام المنظمه لادارة البورصة المصرية وشئونها المالية؛

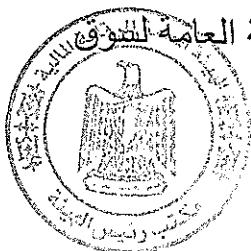
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٩ بشأن الموافقة على العمل بنظام تداول الأسهم في ذات الجلسة؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بجلستيه المنعقدتين بتاريخ ٢٤/٨/٢٠١١، وبتاريخ ١٨/١٢/٢٠١١

قرار (المادة الأولى)

يسجل بنص البند (٧) من المادة الأولى من قرار مجلس إدارة الهيئة العامة المنصوص
المال رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٩ النص التالي :



رئيس مجلس الإدارة

(أ) ما يفيد إيداع مبلغ لا يقل عن ٢٥٪ من متوسط قيمة تعاملات الشركة وفقاً لهذه الآلية لدى أحد بنوك المقاصلة المعتمدة لدى شركة مصر للمقاصلة والإيداع والقيد المركزي وبحد أدنى مليون جنيه وذلك تحت حساب تسوية معاملات الشركة النقدية وفقاً لهذه الآلية أو تقديم خطاب ضمان مصرفي لصالح شركة مصر للمقاصلة والإيداع والقيد المركزي بذات القيمة، وتقديم تعهد من المسئول عن الإدارة الفعلية بشركة السمسرة بالالتزام برفع قيمة المبلغ المودع منها لدى بنك المقاصلة أو الصادر به خطاب الضمان في حال رغبة الشركة في رفع حجم تعاملاتها بحيث تظل قيمة هذا المبلغ لا تقل عن ٢٥٪ في جميع الأحوال من متوسط قيمة التعاملات السنوية لهذه الشركة، علي أن يتم معالجة هذا التأمين بمعامل ترجيح بنسبة ١٠٠٪ عند إحتساب صافي رأس المال السائل".

المادة (٣) :

يجب ألا تزيد قيمة التعاملات اليومية للعميل الواحد عن ١ / ٢٠٠٠ (واحد على عشرين ألف) من عدد الأسهم المقيدة للشركة ب التداول البورصي.
ولرئيس الهيئة تعديل النسبة المشار إليها بالفقرة السابقة إذا اقتضت ذلك أوضاع السوق.

المادة (٨) :

مع مراعاة عملية التداول، تكون التعاملات اليومية لشركة السمسرة وفقاً لهذا النظام في حدود أربعة أمثال المبلغ المودع منها بينك المقاصلة أو المقدم به خطاب ضمان مصرفي لصالح شركة مصر للمقاصلة والإيداع والقيد المركزي تنفيذاً لحكم الفقرة (أ) من المادة (١) من هذه القواعد.

(المادة الثانية)

يعمل بهذا القرار من اليوم التالي لتاريخ صدوره ، وعلى جميع الشركات والجهات المخاطبة به والإدارة المختصة بالهيئة تنفيذه كل فيما يخصه.



٢٠٢٢